

تقرير وحدة المعلومات المالية الليبية

2023-2018



وَحْدَةُ الْمَعْلُومَاتِ الْمَالِيَّةِ اللَّيْبِيَّةِ
LIBYAN FINANCIAL INFORMATION UNIT

بَنْكُ اللَّيْبِيَا الْمَرْكَزِي
CENTRAL BANK OF LIBYA

WWW.FIU.GOV.LY

الفهرس

4	ملخص التقرير
5	الكلمة الافتتاحية للسيد/ رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
6	كلمة السيدة/ مدير وحدة المعلومات المالية الليبية
7	الرؤية
7	الرسالة
8	مقدمة
9	نبذة عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب:
9	غسل الأموال:
9	تمويل الإرهاب:
10	هيكليّة نظام مكافحة:
10	أولاً: اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
10	تكوين اللجنة:
11	اختصاصات ومهام اللجنة:
12	عدد اجتماعات اللجنة الوطنية:
12	عدد القرارات:
12	اهم القرارات والخطوات:
12	اعتماد الاستراتيجية الوطنية (2018):
13	التحديات التي تواجه تنفيذ الاستراتيجية:
14	ثانياً: وحدة المعلومات المالية الليبية
14	نبذه عن الوحدة:
14	مهام واختصاصات وحدة المعلومات المالية
15	ثالثاً: التنظيم الإداري للوحدة
16	دور وحدة المعلومات المالية الليبية:
17	التعاون الوطني
18	التعاون الدولي
19	البنية التحتية وتقنية المعلومات للوحدة
19	احصائيات عمل الوحدة:
19	البلاغات
23	الجرائم الاصلية وفق البلاغات الواردة:
23	الادوات المالية والانماط المستخدمة وفق البلاغات الواردة:
23	خامساً: التدريب وبناء القدرات

24	ورش العمل
24	الدورات الخارجية
25	التعلم عن بعد
25	ورش عمل وبرامج تدريبية معدة من قبل الوحدة:
26	الدبلومات التي تم تنسيقها من خلال الوحدة:
26	سادساً: برامج بناء القدرات (دعم الفني):
27	سابعاً: التعاون المحلي والدولي للوحدة:
27	مذكرات التفاهم المحلية والدولية
27	أولاً: مذكرات التفاهم المحلية
28	ب: مذكرات التفاهم الاقليمية والدولية
28	ثامناً: مشروع انضمام وحدة المعلومات المالية الليبية الى مجموعة ايجمونت
29	تاسعاً: التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب
29	مزايا التقييم الوطني الشامل
29	الجهات المعنية بالمشاركة في عملية التقييم:
30	الإجراءات الواجب اتخاذها للبدء في عملية التقييم الوطني
31	تاسعاً: نبذة عن أهم المنظمات الدولية:
32	الملحق

تقرير وحدة المعلومات المالية الليبية عن الفترة 2018-2023 هو تقرير صادر عن الوحدة يهدف إلى توفير معلومات شاملة ومحدثة حول أعمال الوحدة وعدد من الموضوعات المختلفة ذات العلاقة بمجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث يهدف التقرير إلى تعزيز الوعي والفهم حول التطورات الحاصلة في هذا المجال بما فيها الاجراءات والتدابير الخاصة بالمكافحة.

يغطي التقرير مجموعة واسعة من الموضوعات المتعلقة بنشأة وعمل الوحدة واللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث قامت اللجنة بعقد مجموعة من الاجتماعات التي نتج عنها إصدار عدد من القرارات والمنشورات المتعلقة بسياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعناية الواجبة تجاه العملاء، والقواعد المنظمة لفتح الحسابات المصرفية بالمصارف التجارية، بالإضافة الى ضوابط فتح الحسابات للمنظمات والمؤسسات غير الهادفة للربح.

كما تم تناول التطورات المتعلقة بعمل وتطوير الوحدة على الصعيدين المحلي والدولي، من خلال ابرام عدد من الاتفاقيات الاقليمية والدولية تطبيقاً لتعزيز مبدأ التعاون المحلي والدولي ووفقاً لتوصيات مجموعة العمل المالي في هذا المجال.

أخيراً، تم تسليط الضوء على أهمية التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأهم التحديات التي تواجه عملية التقييم ومساهمة الوحدة في هذا المجال.



الكلمة الافتتاحية للسيد/ رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب



السيدات والسادة،

إن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تمثل أمرًا ذا أهمية قصوى، حيث يتعين علينا أن نواجه هذه التحديات الخطيرة التي تهدد أمننا الوطني والاقتصادي. فعلى الرغم من التقدم الذي تحقق في هذا المجال، إلا أننا لا يزال أمامنا الكثير من العمل الشاق لضمان تعزيز النظام المالي الليبي والحفاظ على سلامة مؤسساتنا المالية.

إن نشر الوعي بأهمية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب هو جزء حاسم من رؤيتنا، حيث يجب أن يكون لدى المواطنين الوعي الكامل بتداعيات هذه الجرائم على المجتمع والاقتصاد. نحن نعمل بجد لتعزيز التوعية المالية وتعميق فهم الجمهور للمخاطر المحتملة والوسائل التي يمكنهم من خلالها المساهمة في مكافحة هذه الظاهرة.

إلى جانب ذلك، فإن تنسيق الجهود بين الجهات المعنية بنظام مكافحة أمر حاسم. نحن نعمل على تعزيز التعاون مع الجهات الأمنية والقضائية والمؤسسات المالية، حيث يتعين علينا العمل المشترك لتحقيق أقصى قدر من الكفاءة والفعالية في مكافحة هذه الجرائم.

لضمان نجاح جهودنا، فإن الامتثال للمعايير الدولية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لا غنى عنه. يجب أن نعمل على تطبيق أفضل الممارسات والتشريعات المتعلقة بالنزاهة المالية وتعزيز نظام المراقبة المالية. نحن نسعى جاهدين لتعزيز إطارنا التنظيمي وتعزيز قدراتنا الفنية لضمان الامتثال الكامل لهذه المعايير.

في الختام، أدعو جميع المؤسسات المالية والمواطنين والجهات الرقابية والقضائية وكافة الفاعلين المعنيين إلى تكثيف جهودهم في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. إن هذه الجرائم لا تعتبر تهديدًا فقط على أمننا واستقرارنا، بل تمثل تحديًا للمجتمع الدولي بأسره. وبالتعاون والتنسيق، يمكننا تحقيق تقدم حقيقي وضمان أن يكون ليبيا بلدًا آمنًا ومستقرًا اقتصاديًا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إنطلاقاً من الدور الهام الذي تقوم به وحدة المعلومات المالية الليبية في مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب، حرصت الوحدة على تنفيذ ومتابعة المهام والاختصاصات الموكلة لها بموجب القانون، وأيضاً التوجيهات والتعليمات الصادرة عن اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب، حيث قامت الوحدة بإنجاز العديد من الاهداف على المستويين المحلي والدولي وكان أهمها توقيع عدد من مذكرات تبادل المعلومات المحلية، وايضاً توقيع عدد من مذكرات التفاهم مع الدول العربية والأجنبية بما يعزز دور وأهمية الوحدة بين الوحدات النظيرة. إن الوحدة تسعى دائماً الى تعزيز مكانتها من خلال العمل الدؤوب والامتثال لأفضل الممارسات في هذا المجال.

يشرفني أن أقدم لكم تقرير وحدة المعلومات المالية الليبية خلال الفترة من **2018-2023** الذي يتضمن أهم الانشطة والمهام التي قامت الوحدة بإنجازها خلال الفترة المذكورة أعلاه بالرغم من الظروف والتحديات التي واجهتنا، كما تناول التقرير مساهمات الوحدة على الصعيدين المحلي والدولي واهم الاهداف التي تتطلع الوحدة لإنجازها مستقبلاً. في الختام، لا يفوتني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل للسادة رئيس وأعضاء اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب على دعمهم المستمر وحرصهم الدائم على تعزيز دور واستقلالية وحدة المعلومات المالية كمركز وطني في مجال مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب، والشكر موصول كذلك لكافة فريق عمل وحدة المعلومات المالية الليبية على ما بذلوه من مجهودات.

تقبلوا فائق التقدير والاحترام

نجوي القمودي

مدير وحدة المعلومات المالية الليبية



الرؤية

منظومة متكاملة وفعالة
لمكافحة الجرائم المالية وغسل
الأموال وتمويل الإرهاب
وانتشار التسلح .

بناء وتطوير نظام رقابي فعال
يضمن مكافحة جرائم غسل
الأموال ويقمع تمويل الإرهاب
وينفذ الموجبات الدولية ذات
الصلة بانتشار التسلح، استناداً إلى
القوانين المحلية النافذة
وامتثالاً للمعايير الدولية المقررة،
من أجل درء المخاطر والتهديدات
عن المجتمع والنظام المالي في
ليبيا والمساهمة الفاعلة في
درئهما على المستوى الدولي.

الرسالة



تعتبر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من أهم القضايا التي تواجه المؤسسات المالية اليوم، حيث تركز كافة الجهود على منع تدفق الأموال إلى المجرمين والمنظمات الإرهابية، ولكي تتجح عملية مكافحة غسل الأموال وتتوجب على المؤسسات المالية والغير المالية المحددة أن يكون لديها برنامج فعال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للحماية من إساءة استخدام الأموال، وأن تكون هذه البرامج مصممة وفقاً للمخاطر المحددة التي تواجهها المؤسسة وتحديثها بانتظام لضمان الامتثال للوائح المتغيرة.

أيضاً من المكونات الرئيسية لأي برنامج لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إجراء عمليات العناية الواجبة الفعالة لتحديد وإدارة المعاملات المشبوهة، ويجب أن تكون المؤسسات المالية على دراية بمخططات غسل الأموال المحتملة، وهذا يتطلب ضرورة وجود نظام قوي للرقابة الداخلية لدى المؤسسات المالية لضمان الامتثال للوائح ومعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المحلية والدولية.

يتناول التقرير الوضع العام لوحدة المعلومات المالية سواء من حيث النشأة والوضع الحالي والتطورات الجارية، كما تطرق الى الوحدة وأهم أعمال الوحدة، حيث أظهرت النتائج أن هناك تطور ملحوظ في عدد وجودة البلاغات الواردة للوحدة خلال الفترة من 2018-2023، واستحوذت المؤسسات المالية كجهة لأكثر عدد البلاغات الواردة، وهذا ما يبرز دور الوحدة من خلال حث المؤسسات المالية على ضرورة زيادة فعالية أنظمة مكافحة لديها، وأن إجمالي البلاغات المحالة لجهات إنفاذ القانون زادت في سنتي 2022-2023 مقارنة بالسنوات السابقة، كما لوحظ أن جهة إنفاذ القانون (النيابة العامة)، تحصلت على النسبة الأعلى بعدد الملفات المحالة إليها من طرف وحدة المعلومات المالية الليبية حتى سنة 2023.

تضمن التقرير أيضاً مجموعة من الموضوعات الهامة الأخرى تتمثل في الآتي:

- الجانب الخاص باللجنة الوطنية وإجتماعاتها.
- مجال التعاون المحلي والدولي من خلال تفعيل آليات التعاون والتنسيق.
- مساهمات الوحدة في مجالات التدريب ونشر الوعي.
- مشروع انضمام الوحدة لمجموعة إيجمونت.
- التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.



غسل الأموال:

يعرف غسل الأموال على أنها عملية غير قانونية تهدف لجمع الأموال الناتجة عن النشاطات الإجرامية المحظورة، وجعلها تبدو أنها قد جئيت من مصادر مشروعة، وسميت هذه العملية بهذا الاسم نظراً لأن الأموال التي تم تحصيلها من عمليات غير مشروعة تعد أموالاً غير نظيفة وأن عملية غسل الأموال ستجعلها تبدو نظيفة، وتعد غسل الأموال من الجرائم المالية الخطيرة للغاية على الاقتصاد الوطني والامن القومي.

اما قانوناً فقد عرف قانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب على انه يُعدُّ مرتكباً جريمة غسل الأموال كُلٌّ من أتى سلوكاً من أنماط السلوك التالية:

(أ) تحويل الأموال أو نقلها مع العلم أنّ هذه الأموال هي من متحصّلات جريمة بقصد إخفاء مصدرها غير المشروع أو تمويله أو بقصد مساعدة أيّ شخص متورّط في ارتكاب جريمة على الإفلات من النتائج القانونية لهذه الجريمة.

(ب) إخفاء حقيقة الأموال أو تمويلها أو إخفاء مكانها أو طريقة التصرف فيها أو حركتها، أو ملكيتها أو الحقوق المتعلقة بها مع العلم أنّ هذه الأموال هي من متحصّلات جريمة.

(ج) حيازة الأموال أو امتلاكها أو استخدامها مع العلم أنّ هذه الأموال هي من متحصّلات جريمة في وقت استلامها؛

كما ان جريمة غسل الأموال تعتبر جريمة مستقلة عن الجريمة الأصلية، ولا تحول معاقبة مرتكب الجريمة الأصلية دون مُعاقبته على جريمة غسل الأموال، أو أي من الجرائم المرتبطة بها.

تمويل الإرهاب:

عرف قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على انه يعد أي شخص مرتكباً لجريمة تمويل الإرهاب إذا قام عمداً بتوفير الأموال أو بجمعها أو إتاحتها بأيّ وسيلة كانت، بشكلٍ مباشر أو غير مباشر، بنية غير مشروعة لاستخدامها أو مع معرفة أنّها ستُستخدم، كلياً أو جزئياً، من أجل ارتكاب عمل إرهابي أو من قبل إرهابي أو منظمة إرهابية.

هيكلية نظام مكافحة:

أولاً: اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

أُنشئت اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال بموجب قرار إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (21) لسنة 2005 تطبيقاً للقانون رقم (2) لسنة 2005.

من خلال ما نص عليه قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، تم إعادة تسمية اللجنة الوطنية من "اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال" الى "اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب". كما نص القانون على تكوين اللجنة ومهامها وفقاً للآتي:

تكوين اللجنة:

تكون اللجنة الوطنية برئاسة السيد محافظ مصرف ليبيا المركزي او نائبه وعضوية كل من:

1. مدير وحدة المعلومات المالية
2. مدير إدارة الرقابة على المصارف والنقد
3. مدير الإدارة القانونية بمصرف ليبيا المركزي
4. أحد وكلاء النيابة لا تقل درجته عن محام عام
5. مندوب عن وزارة المالية
6. مندوب عن وزارة العدل
7. مندوب عن الوزارة المشرفة على المنظمات غير الهادفة للربح
8. مندوب عن وزارة الاقتصاد والتجارة
9. مندوب عن وزارة الداخلية
10. مندوب عن وزارة الخارجية
11. مندوب عن مصلحة الجمارك
12. مندوب عن مصلحة الضرائب
13. مندوب عن مصلحة التسجيل العقاري والتوثيق
14. مندوب عن هيئة الرقابة على سوق المال
15. مندوب عن هيئة الإشراف على التأمين
16. مندوب عن جهاز المخابرات العامة
17. مندوب عن ديوان المحاسبة
18. مندوب عن هيئة مكافحة الفساد

اختصاصات ومهام اللجنة:

وفقاً للقانون تختص اللجنة بالآتي:

1. وضع وتطوير استراتيجية وطنية لمكافحة جرمي غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالتنسيق مع الجهات المختصة، ومتابعة تنفيذها.
2. ضمان وجود آليات فعالة للتعاون والتنسيق المحلي بين الجهات المختصة فيما يتعلق بوضع وتطوير وتنفيذ سياسات وأنشطة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل.
3. الموافقة على الميزانية السنوية للوحدة.
4. وضع شروط تعيين وعزل مدير الوحدة.
5. تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على الصعيد الوطني.
6. دراسة ومتابعة التطورات الوطنية والإقليمية والدولية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، واقتراح التعديلات التشريعية بما يتلاءم مع هذه التطورات.
7. تقديم التوصيات بشأن تطوير التعليمات والضوابط التنظيمية الصادرة عن الجهات الرقابية في الدولة.
8. تقييم فعالية نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومراقبة تنفيذ الجهات المختصة للسياسات والقرارات المتخذة من اللجنة.
9. التنسيق مع الجهات ذات العلاقة بالاتفاقيات الدولية والإقليمية والثنائية، المتصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، واقتراح الآليات اللازمة لوضع أحكام هذه الاتفاقيات موضع التنفيذ.
10. إعداد تقرير سنوي، يتضمن عرضاً لأنشطة اللجنة، والتطورات الوطنية والإقليمية والدولية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومقترحاتها بشأن تفعيل أنظمة الرقابة والتنظيم داخل الدولة.
11. التنسيق مع الجهات المختصة في تطوير برامج التوعية المجتمعية والمؤسسية، وتأهيل وتدريب الكوادر العاملة في مجال مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل.
12. التنسيق مع الجهات المختصة لتطوير السياسات العامة وجمع الإحصاءات في مجال مكافحة غسل الأموال والجرائم الأصلية وتمويل الإرهاب.
13. تمثيل الدولة في الملتقيات والمؤتمرات الدولية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
14. تنسيق التعاون المحلي وتبادل المعلومات بين الجهات المختصة للمساهمة في استرداد متحصلات الجريمة.
15. تحديد البلدان التي تعتبر عالية المخاطر والتدابير الواجب اتخاذها تجاهها، وتتولى الجهات الرقابية التحقق من التزام المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية بتطبيق هذه التدابير.

عدد اجتماعات اللجنة الوطنية :

عقدت اللجنة الوطنية عدد (7) اجتماعات خلال الفترة من 2018-2023.

عدد القرارات:

أصدرت اللجنة الوطنية عدد (10) قرارات.

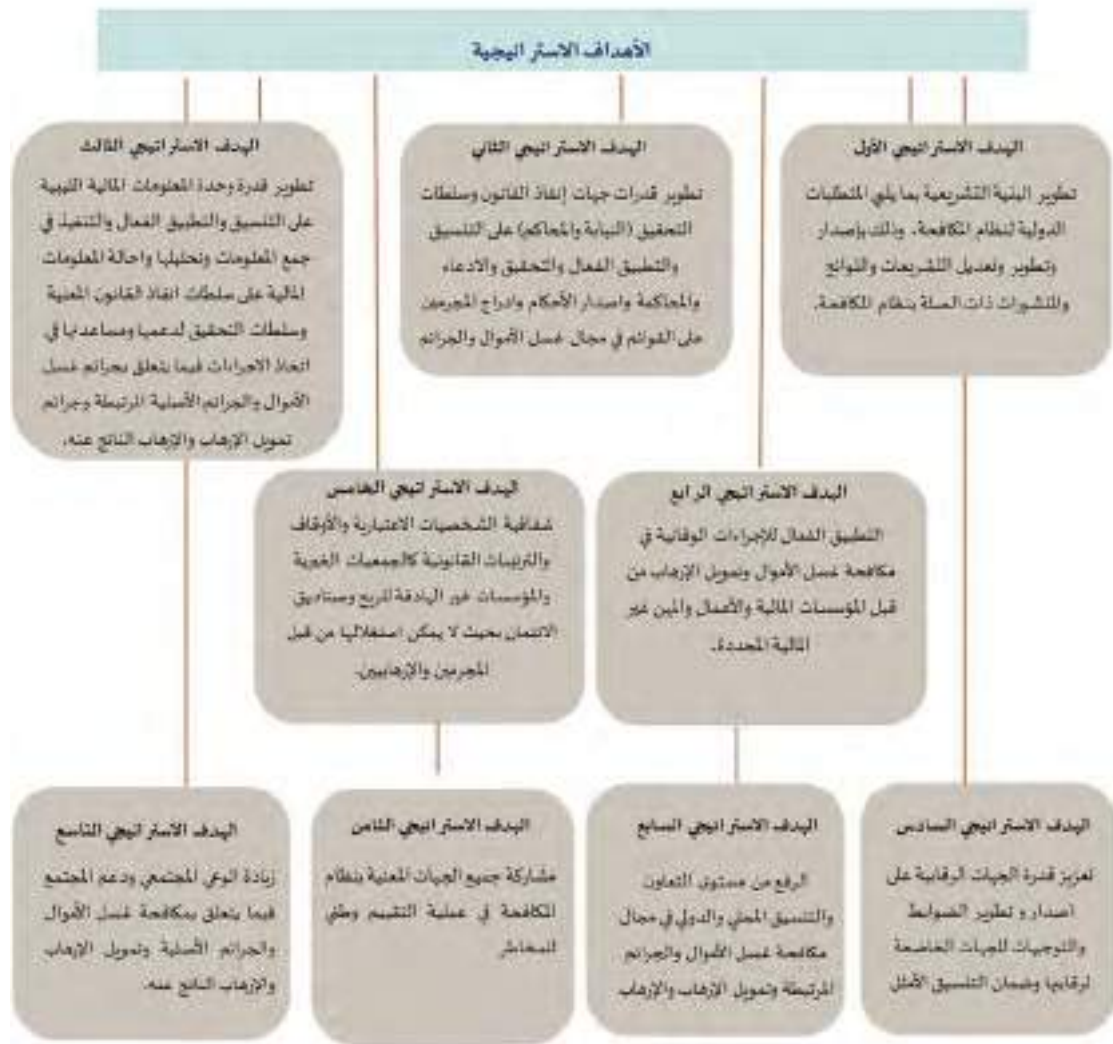
اهم القرارات والخطوات:

- 1- قرار اعتماد الإستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب و انتشار التسليح.
- 2- قرار ب اعتماد آليات التعاون والتنسيق المحلي بين الجهات المختصة بنظام مكافحة .
- 3- قرار رفع سقف المبالغ الواجب الإفصاح عنها عند الدخول الى ليبيا والخروج منها (حدد عشرة الاف دولار).
- 4- قرار بشأن تحديد سقف العمليات المالية العارضة والحوالات الداخلية والخارجية التي يجب اتخاذ إجراءات العناية الواجبة المعززة حيالها .
- 5- إعداد مشروع قانون لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفق المعايير الدولية و أفضل الممارسات، تكملت الجهود بصدور (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب) وصدور لائحة تنفيذ قرارات مجلس الأمن و بصدور هذا القانون تم رفع اسم دولة ليبيا من قائمة فريق مراجعة التعاون الدولي (ICRG)، بمجموعة العمل المالي.

اعتماد الاستراتيجية الوطنية (2018):

لدى اللجنة الوطنية رؤية واضحة لحماية الدولة ومواطنيها ومؤسساتها واقتصادها من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقد تم عكسها في إستراتيجية وطنية وبرنامج عمل شامل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث تضع هذه الاستراتيجية جميع الجهات المعنية بنظام مكافحة أمام مسؤولياتها لتحقيق الهدف الأعلى وهو "خلق نظام مالي واقتصادي آمن وشفاف ونظيف".

تتكون هذه الاستراتيجية، التي اعتمدت وصدرت بموجب قرار اللجنة الوطنية رقم 3 لسنة 2018، من 9 اهداف استراتيجية وهي كالتالي:



التحديات التي تواجه تنفيذ الاستراتيجية:

يعتبر الوضع السياسي والأمني من أهم الصعوبات التي تواجه الدولة الليبية في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية، حيث إن الوضع السياسي والانقسام المؤسسي والوضع الأمني خلال السنوات العشرة الماضية أوجبت تحديات كبيرة على جميع الأصعدة والتي تؤثر على تحقيق الأهداف الاستراتيجية المحددة. ورغم ذلك فقد عكفت اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ووحدة المعلومات المالية الليبية بالاستمرار في تنفيذ الاستراتيجية وفق أفضل ما يمكن في ظل الظروف الراهنة. وقد نتجت عن هذه الجهود تطور ملحوظ في نظام مكافحة ورفع الوعي والقدرة المؤسسية على صعيد المؤسسات المالية في تحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومؤشرات الاشتباه وجودة البلاغات.

ثانياً: وحدة المعلومات المالية الليبية

نبذة عن الوحدة:

تأسست وحدة المعلومات المالية في البداية بإدارة الرقابة على المصارف والنقد بموجب قرار السيد محافظ مصرف ليبيا المركزي رقم (40) لسنة 2002 الصادر بتاريخ 2002/05/28.

- بتاريخ 2005/01/12 صدر القانون رقم (2) لسنة 2005 بشأن مكافحة غسل الأموال، ليعطيها الصفة القانونية كمركز وطني لمواجهة عمليات غسل الأموال.
- بتاريخ 2008/12/16 أعيد تنظيم الوحدة، حيث صدر قرار اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال رقم (1) لسنة 2008 بتنظيم وحدة المعلومات المالية الرئيسية بمصرف ليبيا المركزي، وبهذا أضيف إليها اسم الرئيسية لتمييزها عن الوحدات الفرعية بالمؤسسات المالية، بالإضافة إلى تغيير تبعية الوحدة لتكون تحت إشراف اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال، تتبعها من الناحية الفنية الوحدات الفرعية للمعلومات المالية بالمصارف والمؤسسات المالية.
- بتاريخ 2017/10/24 صدر قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (1013) لسنة 2017، حيث أعيد إنشاء الوحدة وتكوينها وفقاً للمادة (5) إنشاء الوحدة وتكوينها، حيث نصت في أولاً على (تنشأ بموجب أحكام هذا القانون وحدة مستقلة تسمى "وحدة المعلومات المالية الليبية" تكون لها شخصية اعتبارية وترفع تقاريراً دورية حول أنشطتها إلى اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب).

مهام واختصاصات وحدة المعلومات المالية

حدد قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب اختصاصات الوحدة حيث تضطلع الوحدة بدور المركز الوطني لتسلم تقارير المعاملات المشبوهة وأي معلومات أخرى ذات صلة بغسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة به وتمويل الإرهاب والقيام بتحليلها وإحالة نتائج هذه التحاليل إلى الجهات المختصة. وللوحدة الحصول على أي معلومات تراها لازمة في انجاز مهامها سواء كانت تمتلكها المؤسسات المالية أو الأعمال والمهين غير المالية أو المنظمات غير الهادفة للربح. كما يمكن للوحدة تبادل البيانات والمعلومات، تلقائياً أو عند الطلب، مع أي وحدة أجنبية نظيرة ولها ان تبرم مذكرات تفاهم لتبادل المعلومات مع الجهات المختصة بالدولة الليبية، ومع وحدات أجنبية نظيرة.

تم تحديث وتطوير هيكلية الوحدة واليات عملها خلال سنة 2023 وذلك لتلي متطلبات المعايير الدولية المتمثلة في التوصية 29 من توصيات مجموعة العمل المالي (FATF). وقد تم تطوير الهيكلية واليات العمل لزيادة كفاءة عمل الوحدة لتشمل التحليل التكتيكي والتشغيلي للمعلومات التي تتلقاها والتي ترتبط بجرائم غسل الأموال أو الجرائم الأصلية المرتبطة أو تمويل الإرهاب، وكذلك التحليل الإستراتيجي للظواهر والأنماط التي تتخذها جرائم غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة وتمويل الإرهاب في ليبيا. تطوير البنية التحتية والأنظمة.

دور وحدة المعلومات المالية الليبية:

نظراً للدور الهام والاساسي الذي تضطلع به وحدة المعلومات المالية الليبية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، باعتبارها أحد أهم الجهات المعنية بذلك، ووفقاً لقرار اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (3) لسنة 2018 القاضي بإعتماد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح، حيث جاء في الهدف الاستراتيجي الثالث (تطوير قدرة وحدة المعلومات المالية الليبية على التنسيق والتطبيق الفعال والتنفيذ في جمع المعلومات وتحليلها وإحالة المعلومات المالية على سلطات إنفاذ القانون المعنية وسلطات التحقيق لدعمها ومساعدتها في اتخاذ الإجراءات فيما يتعلق بجرائم غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة وجرائم تمويل الإرهاب والإرهاب الناتج عنه).

قامت وحدة المعلومات المالية الليبية بإنجاز عدد من البنود الواردة بالهدف الثالث من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب وانتشار التسلح وفق الاتي:

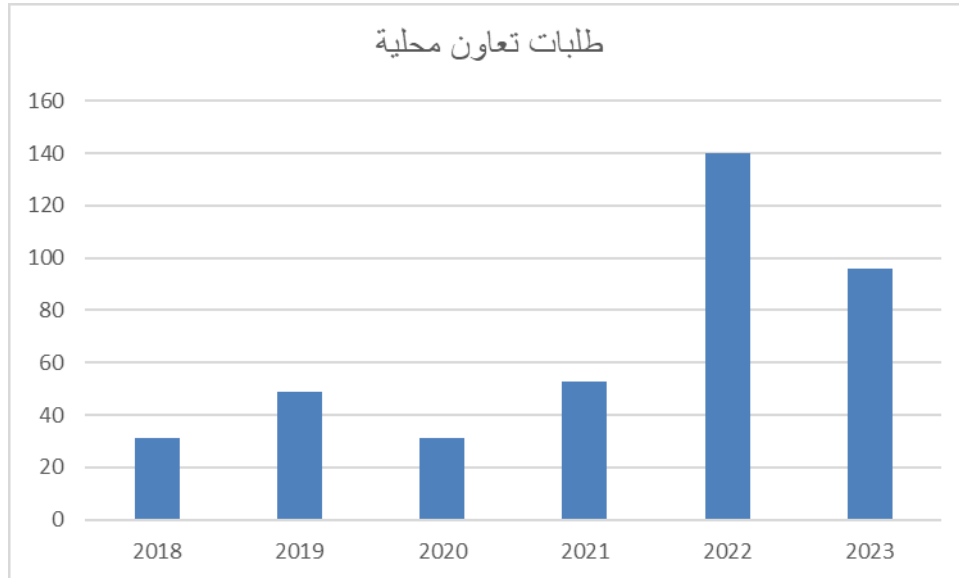
1. تطوير قدرات الوحدة للقيام بالتحليل بشكل فعال وتبادل المعلومات مع جهات إنفاذ القانون لدعم التحقيقات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب
2. وضع الهياكل وأدلة وإجراءات العمل وتأسيس الإجراءات الخاصة بالتحليل (كدليل خطوات التحليل المالي التشغيلي، والتحليل الاستراتيجي).
3. وضع طرق وآليات فعالة لتبادل المعلومات مع جهات إنفاذ القانون.
4. تدريب المحللين ووضع برنامج لتهيئة المدربين.
5. تطوير قدرة الوحدة للتعامل بشكل فعال مع طلبات التعاون الدولي.
6. دعم الوحدة بالموارد البشرية القادرة على القيام بمهام ومسؤوليات الوحدة وتوفير الأجهزة والمعدات والنظم المعلوماتية والتقنية.
7. توفير مقر مناسب للوحدة تتوافر فيه المقومات الأمنية ويتم تجهيزه بالمعدات الأمنية والأجهزة التقنية اللازمة.
8. وضع بنية معلوماتية وتقنية صحيحة ومستقلة (بما في ذلك شعار الوحدة والموقع الإلكتروني)، لإستقبال المعلومات الالكترونية وتحليلها ووضعها في قاعدة بيانات سليمة وارشفتها.
9. العمل على تفعيل طلب إنضمام الوحدة لمجموعة إجمونت الدولية لتبادل المعلومات.
10. المساهمة في رفع الوعي المجتمعي والمؤسساتي بنظام مكافحة باعداد برنامج توعوي خاص بالنظام يكون مشتملاً على الندوات والمؤتمرات وورش العمل والمواد الإعلامية.
11. التنسيق مع الجهات الرقابية في تدريب وتوعية جهات الإبلاغ التابعة لها.

بالإضافة إلى ما سبق ذكره انعكس ذلك على إزدياد عدد طلبات التعاون في السنوات الاخيرة من عدة جهات محلية مع سرعة الاستجابة في تبادل المعلومات والتنسيق فيما بين الوحدة وهذه الجهات. وذلك نتيجة لوجود تواصل مستمر لرفع التوعية والمعرفة، حيث وصل عدد طلبات التعاون لوحدة المعلومات المالية الليبية خلال الفترة من سنة 2018 حتى سنة 2023 عدد (400) طلب تعاون محلي، في حين وصل عدد طلبات التعاون الدولي (82) طلب وذلك وفق الاتي:

التعاون الوطني

❖ طلبات التعاون الوطني خلال الفترة من 2018 حتى 2023

السنة	عدد طلبات التعاون
2018	31
2019	49
2020	31
2021	53
2022	140
2023	96
المجموع	400



التعاون الدولي

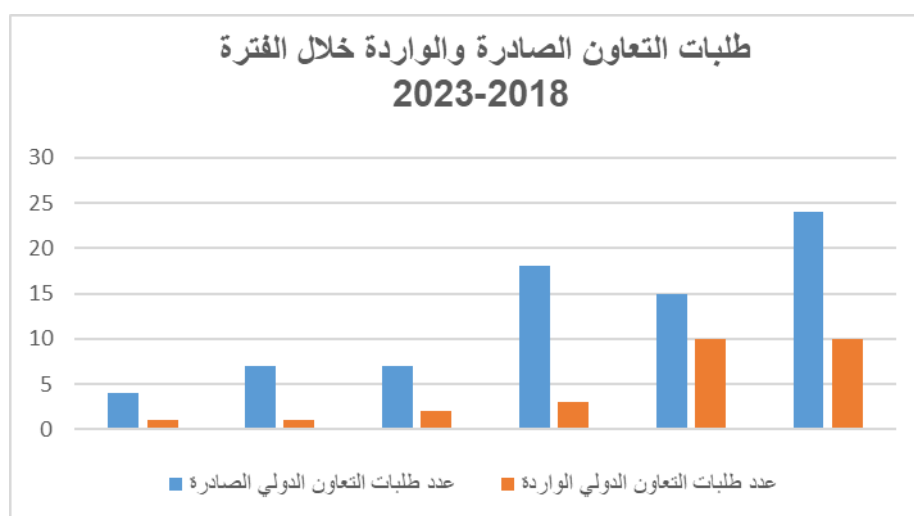
يبتكر المجرمون والإرهابيون باستمرار طرقاً جديدة لتمويل أنشطتهم غير القانونية أو غسل العائدات الاجرامية، حيث تسهل التقنيات الجديدة نقل أموالهم في جميع أنحاء العالم أكثر من أي وقت مضى. لذا، إذا أردنا مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل فعال، فإن التعاون الدولي هو أحد أهم الأدوات لتبادل كل من المعلومات، والخبرات الفنية التشغيلية والمعرفة. ونجحت الوحدة في فتح قنوات تواصل للتعاون وفقاً لرؤية واستراتيجية الوحدة لتطوير العمل في مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب. حيث سعت الوحدة الى تعزيز وتوسيع علاقاتها الدولية مع وحدات معلومات نظيرة خلال الفترة.

❖ طلبات التعاون الدولي الصادرة والواردة خلال الفترة من 2018 حتى 2023

السنة	عدد طلبات التعاون الدولي الصادرة	عدد طلبات التعاون الدولي الواردة
2018	4	1
2019	7	1
2020	7	2
2021	18	3
2022	15	10
2023	24	10
المجموع	75	27
المجموع الكلي	102	

كما هو موضح في الجدول اعلاه، يبين ارتفاع عدد طلبات التعاون ما بين الوحدة الليبية و الوحدات النظيرة خلال الفترة من 2018-2023، وهذا بدوره ينعكس على جودة التحليل والتقارير.

الشكل التالي يوضح عدد الطلبات الصادرة والواردة خلال الفترة:



البنية التحتية وتقنية المعلومات للوحدة.

لمواكبة التطور وزيادة الفعالية وجودة وكفاءة عمل الوحدة، استحدثت الوحدة قسم تقنية المعلومات ، حيث أن التقنية تعتبر المعيار الأساسي في جودة المعلومات من خلال الأنظمة والبرمجيات والتقنية والمعدات المستخدمة. وقد باشر القسم بالعمل على تطوير العديد من الأنظمة الإدارية والتحليلية التي تساهم في تطوير معدلات الأداء بالإضافة إلى جودة البيانات المعمول بها داخل الوحدة.

وفي مطلع العام 2022 باشر القسم بتقييم الوضع الكامل لكافة الأنظمة والمعدات داخل الوحدة، بالإضافة إلى دراسة حركة تدفق البيانات بشكل كامل وذلك بالتعاون مع الأقسام المختصة.

وقد قام قسم التقنية بإعداد مجموعة من التطويرات والتحسينات على مستوى الأنظمة التقنية وفق الآتي:

1. تحسين ومراجعة جودة البيانات بالكامل داخل الوحدة بما يعرف **QUALITY DATA**.
2. تصميم وتجهيز ملفات المراجعة (**AUDIT**) لمتابعة التعديلات وإية حركات على النظام.
3. تحديث نظام تتبع لكافة الملفات مخصص لقسم الشؤون الإدارية لمراقبة سير العمل.
4. ربط نظام الارشيف مع نظام التحليل ووضعه داخل خطوات تدفق البيانات المستحدثة لكافة الاقسام وذلك لتقليل استقبال واستخدام الملفات الورقية.
5. اطلاق الموقع الالكتروني الخاص بالوحدة.
6. تصميم واعتماد الهوية البصرية للوحدة.
7. توفير نطاق عمل متكامل داخل الوحدة وربط كافة الاجهزة الداخلية وتطبيق معايير الامن على مستوى التجهيزات والمستخدمين.
8. استحداث واعتماد نطاق البريد الالكتروني الخاص بالوحدة تحت اسم **@FIU.GOV.LY**.
9. تطوير البنية التحتية داخل الوحدة، حيث تم تجهيز عدد من الخوادم لتكون البنية الاساسية ولتصبح بديلاً عن البنية التحتية القائمة بالإضافة الى تطوير طرق التخزين للبيانات.
10. تجهيز وتركيب منصة الدخول والخروج للمنافذ بالإضافة الى تقسيم مبني الوحدة حسب افضل الممارسات الدولية والأمنية..

يعقد قسم التقنية العزم على الإنتهاء من مشاريع تطوير البنية التحتية لتواكب كافة الوحدات النظرية في العالم مع نهاية العام 2024 ، فقد شرع القسم في البدء في تنفيذ البنية التحتية الخاصة بنظام **GOAML** ، وقد أكمل الفريق كافة التجهيزات والتركيبات الخاصة بالمعدات المتعلقة بالمشروع في إطار تطوير البنية التحتية الخاصة بالوحدة.

بالإضافة الى كافة الاعمال اليومية، فإن قسم تقنية المعلومات يقدم العديد من الخدمات التوعوية والتثقيفية داخل الوحدة، عن طريق تقديم مجموعة من الدورات الداخلية كمشروع متكامل لكافة الموظفين واطلاعهم على كافة التحديثات والبرمجيات الخدمية التقنية.

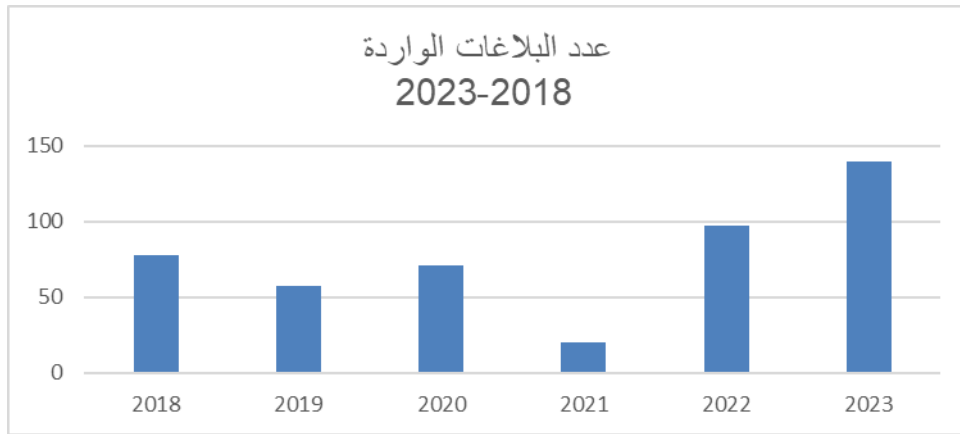
احصائيات عمل الوحدة:

البلاغات

وصل عدد بلاغات الاشتباه الواردة لوحدة المعلومات المالية الليبية خلال الفترة من سنة 2018 حتى سنة 2023 عدد (463) بلاغ، وذلك وفق الآتي:

❖ الجدول التالي يوضح عدد البلاغات الواردة خلال السنوات من 2018 حتى 2023

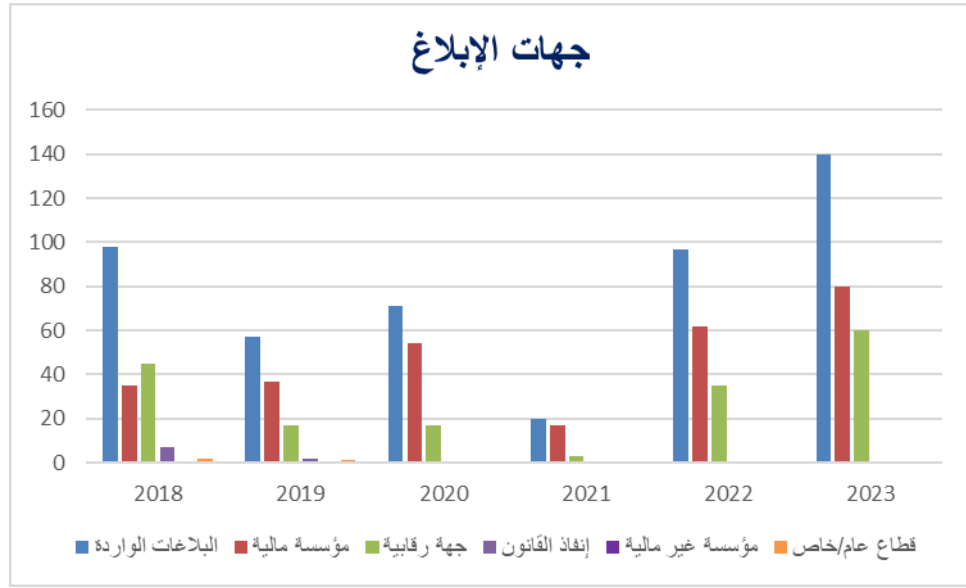
ت	السنة	العدد
.1	2018	78
.2	2019	57
.3	2020	71
.4	2021	20
.5	2022	97
6	2023	140
	الاجمالي	463



فيما يلي موقف تفصيلي للبلاغات الواردة لوحة المعلومات المالية الليبية خلال الفترة من سنة 2018 حتى سنة 2023 وعددها (463) بلاغ، وذلك وفق الآتي:

▪ إجمالي البلاغات الواردة للوحدة من الجهات الملزمة بالإبلاغ بموجب القانون

ت	السنة	البلاغات الواردة	جهات الإبلاغ			
			مؤسسة مالية غير	مؤسسة مالية	رقابية	إنفاذ القانون
1	2018	78	33	35	8	0
2	2019	57	37	17	2	0
3	2020	71	54	17	0	0
4	2021	20	17	3	0	0
5	2022	97	62	35	0	0
6	2023	140	80	60	0	0
	المجموع	463	283	167	10	3

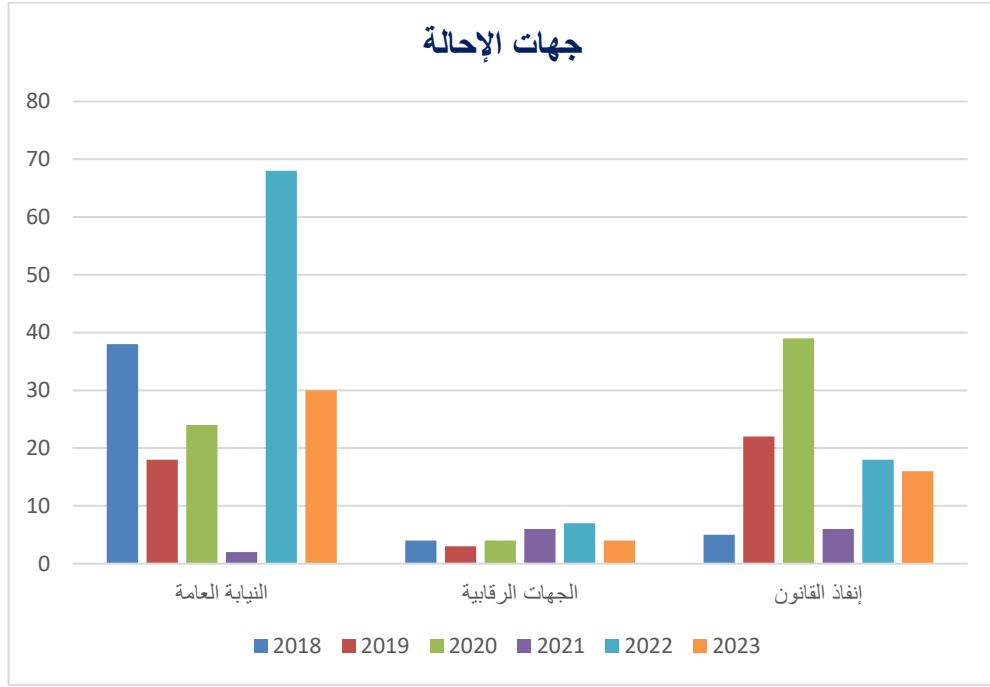


نلاحظ من خلال الرسم البياني ارتفاع عدد البلاغات في سنة **2023** مقارنة بالسنوات السابقة، واستحوذت المؤسسات المالية كجهة الأعلى في إرسال البلاغات بالمقارنة مع الجهات الأخرى.

■ إجمالي البلاغات المحالة من الوحدة للجهات المعنية بموجب القانون

جهات الإحالة			السنة
إنفاذ القانون	الجهات الرقابية	النيابة العامة	
5	4	38	2018
22	3	18	2019
39	4	24	2020
6	6	2	2021
18	7	68	2022
16	4	30	2023
106	28	180	الإجمالي





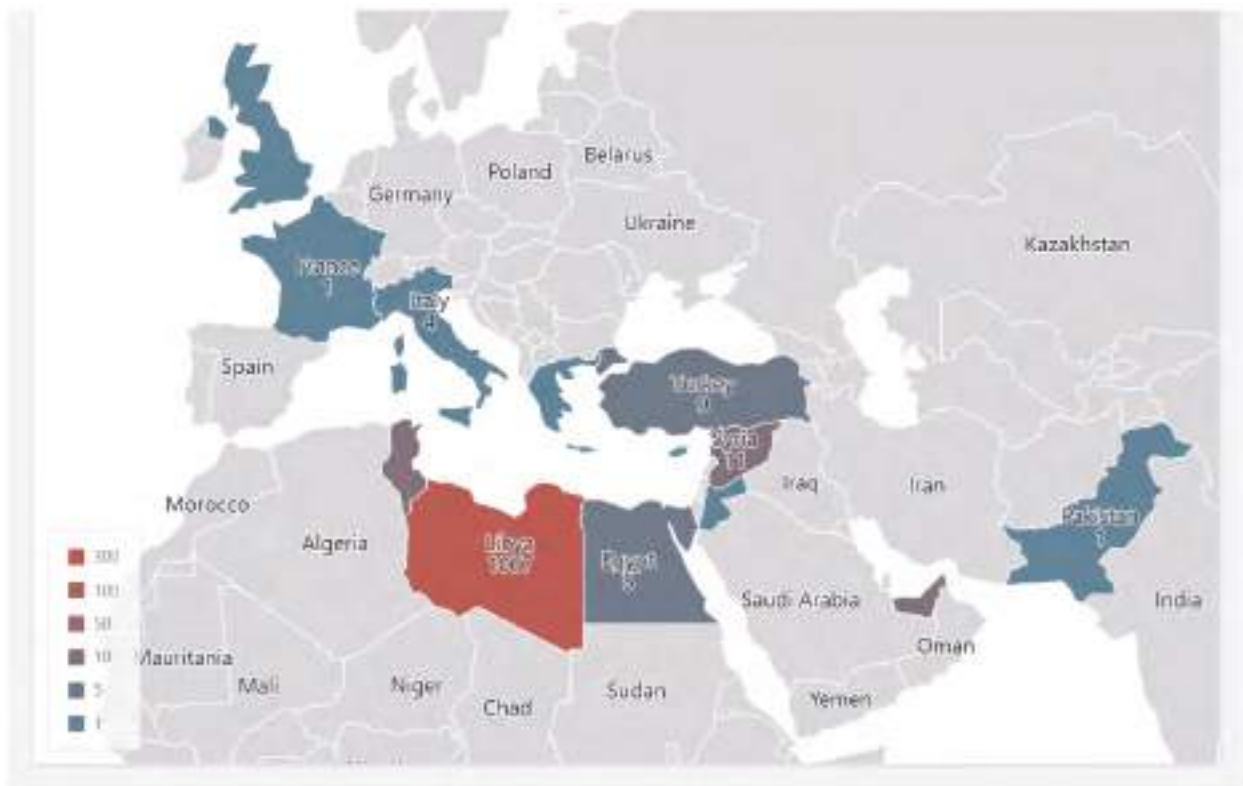
يتضح من خلال العرض البياني أن عدد البلاغات المحالة للنيابة العامة استحوذت على العدد الأكبر من إجمالي عدد البلاغات المحالة من قبل الوحدة مقارنة بالجهات الأخرى.





المدن الليبية التي تشهد أكبر عدد من البلاغات جغرافياً

الدول التي تشهد أكبر عدد من المشتبه فيهم



الجرائم الاصلية وفق البلاغات الواردة :

تصنيفات الجرائم الأصلية
الإحتيال
اختلاس الأموال
تجارة المخدرات
تزوير اقرار جمركي
تزوير مستندات قانونية
تمويل إرهاب
التهرب الضريبي
تهريب عملة أجنبية
جرائم منظمة
فساد ورشوة

الادوات المالية والانماط المستخدمة وفق البلاغات الواردة:

الاداة المالية المستخدمة
مستندات برسم التحصيل
استخدام شركات الواجهة
إيداع مبالغ كبيرة في صورة (مرتبات)
تقديم مستندات وقرارات جمركية مزورة
تلاعب في السلع الموردة (تغيير نوع السلعة الموردة)
تلاعب في تفاصيل الفاتورة
تلاعب في الأسعار
ايداعات بمبالغ كبيرة (صكوك مصدقة)
ايداعات وحوالات بمبالغ كبيرة
تلاعب في دفاتر الصكوك
التلاعب في أسعار الفاتورة المبدئية
ايداعات نقدية بمبالغ كبيرة

خامساً: التدريب وبناء القدرات

يعتبر التدريب والتأهيل شيء أساسي ومتطلب رئيسي في مواكبة برامج ونظم مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب، علاوة على ذلك شددت القوانين والمعايير المحلية والدولية على ضرورة إخضاع موظفي الوحدة وإتاحة الفرصة لهم للتدريب على طرق وآليات المكافحة، سواء كان من خلال الدورات والدبلومات المهنية والمحاضرات والتواصل مع الجهات الداخلية والخارجية المعنية بالتدريب والاستشارات بما فيها التعلم عن بعد، وفي هذا الجانب قامت الوحدة بالمشاركة في عدد من البرامج التدريبية لموظفيها والجهات المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الدولة، وذلك وفق الاتي:

ورش العمل

- تبادل الخبرات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع الوحدة المصرية
- تعطيل الشبكات الإرهابية من خلال تطبيق عقوبات مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة
- مخاطر استغلال المنظمات غير الهادفة للربح في عمليات تمويل الإرهاب والرفع من قدرات وفعالية الجهات الرقابية المعنية
- ورشة عمل مشتركة للتطبيقات وبناء القدرات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- ورشة عمل لدول المغرب العربي حول التحريات مفتوحة المصدر في الجرائم المالية
- ورشة عمل اقليمية حول العملات والأصول الافتراضية

الدورات الخارجية

- مكافحة الفساد والجريمة المالية
- ثبات فعالية أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتقييمها
- تطوير وفهم وتنفيذ معايير مجموعة العمل المالي (FATF)
- مكافحة غسل الأموال
- معايير مجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال
- منتدى التعلم والتطوير بشأن استهداف الأصول وأنظمة الإستيراد
- متطلبات مجموعة العمل (FATF) للسلطات القضائية
- ورشة عمل واجتماع فرق العمل لمجموعة العمل المالي
- ورشة عمل حول تعقب الأصول المكتسبة بصورة غير شرعية وتجميدها وضبطها ومصادرتها
- افضل الممارسات لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- التحريات الأمنية والفعالة عبر المصادر المفتوحة
- مؤتمر حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتقنيات الجديدة
- منظومة (GOAML) وآلية عملها وتغذية البيانات والمعلومات
- التحقيقات في جرائم غسل الأموال 1
- التحقيقات في جرائم غسل الأموال 2
- منظومة (GOAML) وآلية عملها وتغذية البيانات والمعلومات
- استخدام المعلومات المالية لتحقيقات في غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- التحليل الإستراتيجي المتقدم
- تحقيقات جرائم الرشوة والفساد
- الإشراف على مكافحة الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار الاسلحة



التعلم عن بعد

- التحريات المالية والتحريرات مفتوحة المصدر في قضايا الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين
- ورشة عمل بعنوان قواعد اعرف عميلك الالكترونية
- ورشة عمل بعنوان "غسل الأموال الناتج عن جرائم الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين"
- سلسلة الجلسات التعريفية عن بعد حول "المنهج القائم على المخاطر"
- أساليب التحري في الاقتصاد النقدي
- التمويل التجاري وغسل الأموال عبر التجارة
- مكافحة الفساد والرشوة
- الجرائم المالية
- نظام العقوبات الدولية
- أساليب ومراحل غسل الأموال تمويل الارهاب
- المقومات الأساسية لنجاح مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب داخل المؤسسات المالية
- مؤشرات الاشتباه بجريمة غسل الأموال وتمويل الارهاب
- جلسات تدريبية حول اساسيات واتجاهات وأنماط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- العناصر الرئيسية لتقييم مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- غسل الأموال القائم على التجارة
- التحقيقات المالية الموازية في جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ورش عمل وبرامج تدريبية معدة من قبل الوحدة:

تنفيذاً لألية التعاون والتنسيق المحلي بين الجهات المختصة بنظام مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب، والتي من بينها تدريب وتطوير الكفاءات الاعضاء المرشحين كنقاط إتصال مع الوحدة، قامت وحدة المعلومات المالية الليبية بالتنسيق والمساهمة في تجهيز عدد من ورش العمل والدورات استهدفت عدد من الجهات المختلفة (النيابة العامة - ديوان المحاسبة - وحدات الامتثال - شركات - وزارة العدل - جهاز المباحث الجنائية - وزارة الخارجية - مفوضية المجتمع المدني - مصلحة الجمارك - الخ..) وذلك وفق الآتي:

- آليات التنسيق والتعاون بين وحدة المعلومات المالية ووحدات الامتثال
- متطلبات الإبلاغ ودور وحدات الامتثال لعملية التقييم الذاتي
- نظم وأساليب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- تعطيل الشبكات الارهابية
- مخاطر استغلال المنظمات غير الهادفة للربح في عمليات تمويل الارهاب
- مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- دراسة حول مؤشرات الاشتباه المالية المرتبطة بجرائم الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين
- ثبات فعالية أنظمة مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب وتقييمها

الدبلومات التي تم تنسيقها من خلال الوحدة:

- 1- دبلوم المخاطر.
- 2- دبلوم غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- 3- دبلوم الامتثال.
- 4- دبلوم أخصائي مكافحة غسل أموال معتمد CAMS.
- 5- دبلوم منهجية التقييم

الجهات المشاركة للحصول على الدبلومات أعلاه:

- مصلحة الجمارك
- جهاز المخبرات الليبية
- هيئة الإشراف على التأمين
- سوق المال الليبي
- وزارة الداخلية
- وزارة الاقتصاد
- مصلحة التسجيل العقاري
- مصرف ليبيا المركزي/ الإدارة القانونية
- مصلحة الضرائب
- وزارة المالية
- مكتب استرداد أموال الدولة الليبية
- وزارة الخارجية
- الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

سادساً: برامج بناء القدرات (دعم الفني):

في إطار تطوير الوحدة لتطبيق المتطلبات الدولية وللوصول الى افضل الممارسات، تنفذ وحدة المعلومات المالية الليبية حالياً عدة برامج للمساعدة الفنية مع جهات دولية متخصصة وفقاً للاتي:

- 1- برنامج المساعدة الفنية مع مفوضية الاتحاد الأوروبي من خلال مؤسسة (S.A.F.E) للمساعدة في تطوير هياكل ووظائف الوحدة بما في ذلك البيات العمل والإجراءات والبنية التحتية والتدريب.
- 2- برنامج المساعدة الفنية مع (UNODC) لإجراء تقييم وطني لمخاطر الفساد، والدعم في تنفيذ منظومة GoAML، وتطوير ادلة خاصة بجهات الإبلاغ.
- 3- برنامج المساعدة الفنية مع (USAID) لتطوير الأدلة الخاصة بالمؤسسات المالية، وإرشادات بشأن العقوبات وقرارات مجلس الأمن الدولي للمؤسسات المالية، وادلة وحدات الامتثال، وتدريب متخصص لموظفي الوحدة.
- 4- بالإضافة إلى المساعدة الثنائية والتدريب الذي تقدمه وحدات النظرية.

سابعاً: التعاون المحلي والدولي للوحدة

تنفيذاً لأحكام قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (1037) لسنة 2017، وقرار اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (5) لسنة 2018 بإعتماد آليات التعاون والتنسيق المحلي المشترك وتوحيد الجهود الوطنية بين الجهات المختصة بنظام مكافحة، وامثالاً للتوصيات والمعايير الدولية وأفضل الممارسات من أجل تحقيق تعاون مثمر وفعال بين الجهات المختصة محلياً ودولياً، قامت الوحدة بإنجاز عدد من المهام وذلك وفق الآتي:

مذكرات التفاهم المحلية والدولية

تعتبر مذكرات التفاهم المحلية والدولية أدوات فعالة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح، وتشكل جزءاً من التوصيات التي تصدرها مجموعة العمل المالي (FATF).

تهدف هذه المذكرات إلى تعزيز التعاون بين السلطات المختصة المحلية والدولية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتوفير إطار قانوني وتنظيمي لتبادل المعلومات والخبرات والتجارب بين الدول والمؤسسات المختلفة.

بشكل عام، فإن مذكرات التفاهم المحلية والدولية تساعد في تحسين التعاون والتنسيق بين الدول والمؤسسات المختلفة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح، وتساعد في تحديد وتتبع الأنشطة المشبوهة والمتعلقة بتلك الجرائم.

أولاً: مذكرات التفاهم المحلية

مذكرات التفاهم المحلية التي تم توقيعها مع الجهات المحلية:

- ◀ وزارة الداخلية
- ◀ وزارة المالية.
- ◀ وزارة الاقتصاد.
- ◀ الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار وشؤون الخصخصة.
- ◀ مفوضية المجتمع المدني.
- ◀ نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين.
- ◀ مكتب استرداد أموال الدولة الليبية وإدارة الأصول المستردة.
- ◀ مصلحة الجمارك.
- ◀ ديوان المحاسبة.
- ◀ هيئة الرقابة الإدارية.
- ◀ نقابة المحامين.
- ◀ جهاز المخابرات العامة.
- ◀ هيئة الاشراف على التأمين.
- ◀ مصلحة التسجيل العقاري.

مذكرات التفاهم المحلية التي تم توقيعها مع الجهات المحلية



مذكرات التفاهم الاقليمية والدولية
أبرمت الوحدة عدد من مذكرات التفاهم الاقليمية والدولية وذلك وفق الاتي:

مذكرات تفاهم إقليمية ودولية:

- الجمهورية التونسية.
- جمهورية السودان.
- المملكة المغربية.
- دولة الإمارات العربية المتحدة.
- المملكة الأردنية الهاشمية.
- الجُمهُورِيَّةُ اليَمَنِيَّة.
- الجُمهُورِيَّةُ التُّرْكِيَّة.

ثامناً: مشروع انضمام وحدة المعلومات المالية الليبية الى مجموعة ايجمونت
تنفيذاً لمتطلبات انضمام ليبيا إلى مجموعة إيجمونت (Egmont)، اطلقت الوحدة مشروع تحت
مسمى انضمام ليبيا إلى مجموعة إيجمونت (Egmont).

ومن خلال هذا المشروع قامت الوحدة بعدد من الخطوات الضرورية للاستعداد لعملية الانضمام:

- أولاً: تقييم الإطار التشريعي والقانوني والضوابط ودراسة الفجوة وإعداد المطلوب وفق المعايير الدولية.
- ثانياً: تقييم هيكلية الوحدة وإجراءات العمل بها وتعديلها وفق المعايير الدولية بالخصوص.
- ثالثاً: إعداد الإطار التنفيذي لتمكين الوحدة من الإستقلالية التشغيلية من ناحية إدارية وفنية.
- رابعاً: تقييم المتطلبات الفنية من نظم وبرامج وتطبيقات وأجهزة وخوادم للوصول إلى أفضل الممارسات والاستقلالية التشغيلية.

تاسعاً: التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب

يعتبر التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب أداة هامة لتقييم وتحليل المخاطر المحتملة التي قد تواجه البلدان في هذا الصدد. يهدف التقييم إلى تحديد وتقييم المخاطر المحتملة المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتحديد الجوانب التي تحتاج إلى تعزيز وتطوير لضمان الامتثال للتشريعات والتنظيمات الدولية في هذا الصدد.

يتضمن التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب تحليل لقطاعات مختلفة من الاقتصاد والمالية، وتحديد النقاط الضعف والثغرات التي يمكن أن تستغل لغسل الأموال أو تمويل الإرهاب. كما يتضمن أيضاً تقييم للسياسات والإجراءات القائمة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتقييم فعالية هذه الإجراءات والتشريعات المتعلقة.

بناءً على نتائج التقييم، يتم اتخاذ إجراءات لتعزيز النظام القانوني والتنظيمي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتحسين التعاون الدولي في هذا الصدد. يعتبر التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب جزءاً أساسياً من الجهود الدولية لمكافحة هذه الجرائم وضمان سلامة وأمان النظام المالي المحلي والدولي.

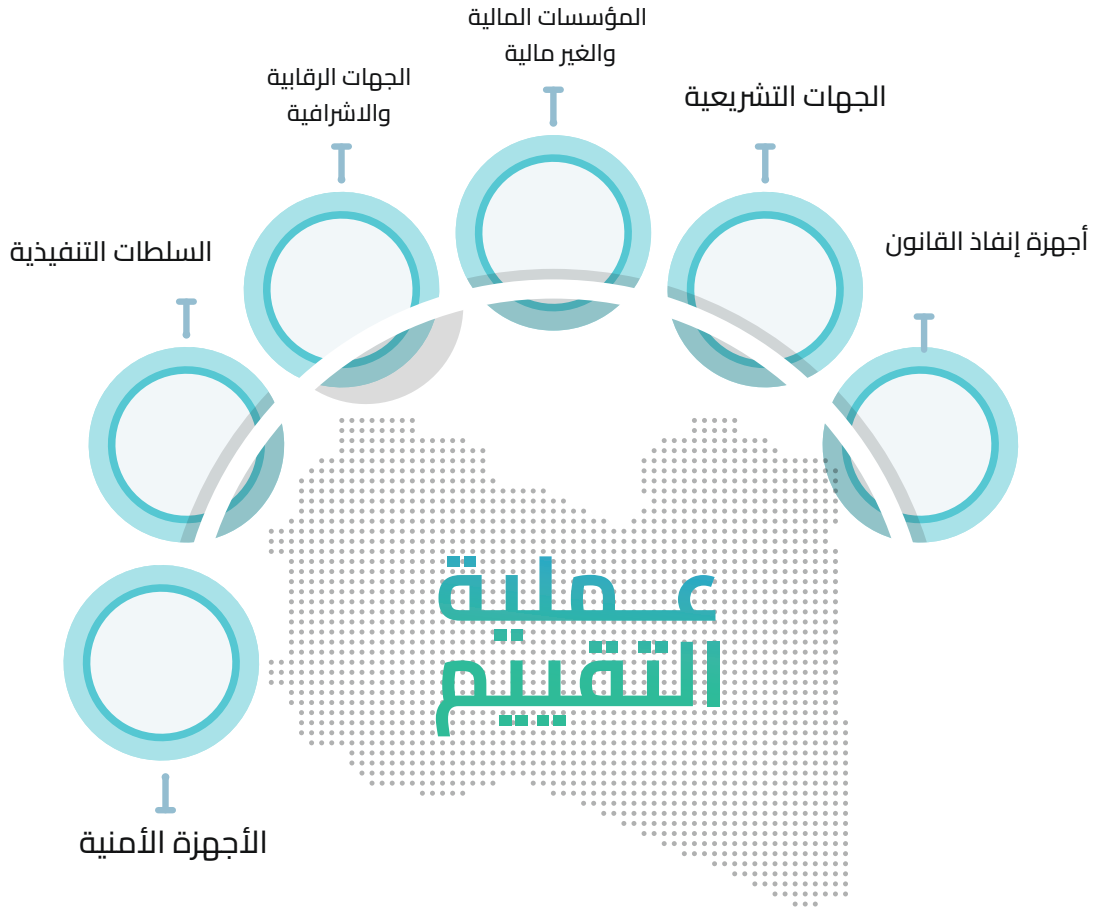
مزاي التقييم الوطني الشامل

- تحديد وفهم المخاطر القائمة والمحتملة.
- يساعد على وضع الاستراتيجيات بشكل واضح وشامل.
- اتخاذ إجراءات احترازية فعالة لتجنب المخاطر قبل وقوعها.
- يساعد على تطوير النظم المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- معرفة مدى كفاية التدابير والاجراءات المتعلقة بعملية مكافحة.
- التعرف على أوجه القصور في القوانين والتشريعات المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

باعتبار أن الدولة الليبية مقبلة على عملية التقييم المتبادل من قبل مجموعة العمل المالي خلال السنوات القادمة الامر الذي يتطلب معه ضرورة الإسراع في إتخاذ جملة من الإجراءات والخطط اللازمة لعملية التقييم وذلك وفق الآتي:

الجهات المعنية بالمشاركة في عملية التقييم:

الجهات التشريعية، أجهزة إنفاذ القانون، الأجهزة الأمنية، السلطات التنفيذية والرقابية والاشرفية في الدولة، المؤسسات المالية والغير مالية، واي جهات أخرى إذا تطلب الأمر.



الإجراءات الواجب إتخاذها للبدء في عملية التقييم الوطني

- تشكيل فرق عمل من الجهات ذات العلاقة كل حسب اختصاصه.
- تحديد المخاطر الحالية والمحتملة (من خلال الاستبيانات والتقارير والزيارات الميدانية).
- وضع الاستراتيجيات والخطط الوطنية الشاملة.
- اعتماد إجراءات وتدابير احترازية من خلال تنفيذ الآتي:
 - تحديد أوجه القصور في التشريعات والقوانين واللوائح ذات العلاقة.
 - تطوير الأنظمة والبرامج المعنية بعملية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
 - التأكد من كفاية التدابير والضوابط المعمول بها حالياً.
 - توفير الموارد المطلوبة (المادية والبشرية) لإتمام عملية التقييم.
- الاستعانة بالخبرات والاستشارات التي تقدمها الجهات الدولية الرسمية والتي تعتبر دولة ليبيا عضواً فيها.



تاسعاً: نبذة عن أهم المنظمات الدولية

مجموعة العمل المالي (FATF - Financial Action Task Force) :

هي منظمة دولية تأسست في عام 1989 بهدف مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. تتألف المجموعة من دول أعضاء ومنظمات دولية، وتعمل على تطوير وتعزيز السياسات والإجراءات الدولية لمكافحة هذه الجرائم المالية.

تعتبر FATF منظمة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث تقوم بتطوير المعايير والتوجيهات الدولية في هذا الصدد وتقييم الدول لمدى امتثالها لهذه المعايير. كما تقوم المجموعة بتقديم الدعم الفني والتقني للدول الأعضاء لتعزيز قدراتها في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتعتبر توصيات FATF الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب معياراً دولياً مهماً، حيث تستند إليها العديد من الدول في تطوير وتحسين تشريعاتها وسياساتها الخاصة بمكافحة هذه الجرائم المالية.

بشكل عام، تعمل مجموعة العمل المالي على تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتعزيز الاستقرار والأمان في النظام المالي العالمي.



مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENAFATF) :

هي فرع إقليمي لمجموعة العمل المالي العالمية (FATF) وتأسست في عام 2004. تهدف MENAFATF إلى تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

تتألف MENAFATF من دول أعضاء في المنطقة وتعمل على تطوير وتعزيز السياسات والإجراءات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الدول الأعضاء. كما تقوم بتقديم الدعم الفني والتقني للدول الأعضاء لتعزيز قدراتها في هذا المجال.

من خلال تطبيق توصيات MENAFATF، تعمل المنظمة على تعزيز النظام المالي والاقتصادي في المنطقة وضمان سلامته وأمانه من جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتعتبر MENAFATF جزءاً هاماً من الجهود الدولية لمكافحة هذه الجرائم المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

الملحق

أ) تعريفات:

اللجنة: اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الوحدة: وحدة المعلومات المالية الليبية.

القانون: قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

المنشورات: المنشورات الصادرة عن السيد المحافظ رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

مجموعة ايجمونت (EGMONT): هي شبكة عالمية تعمل على تعزيز التواصل والتفاعل بين وحدات المعلومات المالية.

ب) المصطلحات:

FIU: وحدة المعلومات المالية.

AML/CFT: مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

GOAML: منظومة (GOAML)، وهي منظومة تم تصميمها من قبل مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات لوحدات المعلومات المالية خصيصاً، وتعتبر منظومة GOAML بمثابة نظام متكامل تستخدمه وحدات المعلومات المالية في تلقي وتحليل وتوزيع تقارير المعاملات المشبوهة بشكل آلي سريع وفعال.

FATF: مجموعة العمل المالي.

MENAFATF: مجموعة العمل المالي للشرق الأوسط وشمال افريقيا.

UNODC: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

ACAMS: شهادة اختصاصي غسل أموال معتمد.



وحدة المعلومات المالية الليبية
LIBYAN FINANCIAL INFORMATION UNIT

بنك ليبيا المركزي
CENTRAL BANK OF LIBYA